الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL
E/CN.4/1988/22/Add.2
23 February 1988
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الانسان
الدورة الرابعة والأربعون
البند ١٢ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الانسان وحرياته الاساسية في أي جزء من العالم ، مع اشارة خاصة الى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم التابعة

حالات الاعدام بدون محاكمة أو الاعدام التعسفي

تقرير أعده المقرر الخاص ، السيد س • آموس واكو ، عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٧/٦٠

اضافة

١- أورد المقرر الخاص في الفقرة ١٩ من الفصل الأول من تقريره عن حالات الاعدام بدون محاكمة أو الاعدام التعسفي (E/CN.4/1988/22) ، الحكومات التي تلقى منها ردودا على رسائله التي تحيل ما يخص هذه الحكومات من مزاعم عن حدوث حالات للاعدام بدون محاكمة أو للاعدام التعسفي • وبعد أن أنجز تقريره في ١١ شباط/ فبراير ١٩٨٨ ، وردت اجابة من الممثل الدائم لبورما لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف وهي مستنسخة في المرفق لهذه الوثيقة •

٢- وقد وصف المقرر الخاص في الفصل الثاني من التقرير المزاعم المتعلقة ببورما والتي أحيلت الى الحكومة خلال العام الماضي على النحو التالي :

" ٦٧- في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ ، وجهت رسالة الى حكومة بورما لاحالة معلومات تدعي أن قوات الأمن قتلت، خلال السنتين الماضيتين ، عدة فلاحين غير مسلحين في ولايتي كارين وكاشين ، في اطار نزاع مسلح بين قوات الحكومة والثوار ، وأن الضحايا تعرضوا ، في حالات عديدة للتعذيب قبل قتلهم • وكأمثلة على هذه الحالات ، ورد بالرسالة وصف لاربعة أحداث أدعي وقوعها في ولاية كارين في عام ١٩٨٦ و ١٦ حادثا أدعي وقوعها في ولاية كاشين في عام ١٩٨٧ •

"٦٨- واستنادا الى الفقرة ١ من المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية طلب المقرر الخاص معلومات بشأن هذه الادعاءات " •

المرفـــق

رسالة مؤرخة في ١١ شباط/ فبراير ١٩٨٨ وموجهـة
من الممثل الدائم لبورما لدى مكتب الأمم المتحـدة
في جنيف الى المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان
المعني بحالات الاعـــدام بـــدون محاكمـــة
أو الاعدام التعسفي

يشرفني أن أشير الى رسالتكم المؤرخة في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ ، المحالة عـــن طريق البعثة الدائمة لبورما في نيويورك والتي تطلب معلومات عن ادعاءات حالات الاعدام بـــدون محاكمة أو الاعدام التعسفي في مناطق بورما الواقعة على الحدود .

كما يشرفني ، بهذا الخصوص ، أن أخبركم بأن ادعاءات الاعدام بدون محاكمة أو الاعـــدام التعسفي في مناطق بورما الواقعة على الحدود ، الواردة في مرفق الرسالة الآنف ذكرها ، لا أســـاس لهاعلى الاطلاق ، وأن سلطات جمهورية اتحاد بورما الاشتراكية ترفض بناء على ذلك رفضا باتا تلـــك الادعاءات التي لا أساس لها .

فان الانحرافات المزعومة يحظرها القانون بالفعل ، كما تحظرها التقاليد والأعراف فـــي الحياة اليومية في بورما التي يمثل تسامحها وحلمها السمتين المميزتين لثقافتها . وبناء على ذلـــك فانه لا يمكن اطلاقا تصور حصول حالات من الاعدام بدون محاكمة أو بصورة تعسفية في بورما التي تحمي فيها الضمانات الدستورية حقوق المواطنين وحرياتهم الاساسية حماية كاملة . ولا يمكن أن يتـــم أي اعدام في بورما دون الاجراء القضائي الملائم ودون توفر اجراء الاستئناف على أكمل وجه .

وبالتالي فانه لا يوجد لدى سلطات جمهورية اتحاد بورما الاشتراكية أى بديل آخـــر ســـوى استنتاج أن الادعاءات تستند ببساطة الى تقارير كاذبة ومغرضة صادرة عن عناصر خائنة تنتمي الـــى جماعات متمردة معينة . وتحاول هذه العناصر الخارجة عن القانون استغلال محافل أجهزة الأمـــم المتحدة ذات الاعتبار وبعض المنظمات غير الحكومية في محاولتها اليائسة لجلب الاهتمام الدولـــي عن طريق المخادعة .

وبودي أن أوجه نظركم الى كون متمردي ولايتي كارين وكاشين هم فعلا المشاركون في أعمـــال ارهابية بلا وزاع ، كتفجير القنابل في الأماكن العامة ، وعمليات القتل العشوائية الجماعية لأنـــاس أبرياء ، وتدمير الجسور والسكك الحديدية والطرقات ، فضلا عن تهريب المخدرات والاتجار بها اللذين يعتمدون عليهما كمصدر للدخل .

ولما كان الحال كذلك ، فان مواطني ولايتي كارين وكاشين الأبرياء لم يعد بامكانهم تحمـــل التجاوزات التي يرتكبها متمردو ولايتهم ، لذلك نظموا مظاهرات جماهيرية عامة احتجاجا على أولئـــك المتمردين وأدانوا الافعال التي ارتكبوها بلا وزاع في عام ١٩٨٧ والاعوام السابقة . (وندرج طيـــه القصاصات الصحفية ذات الصلة بهذا الموضوع لمزيد علمكم)*.

---

* وهي متاحة للاطلاع في ملفات الأمانة .

ولا يمكن أن تكون التجاوزات التي يدعى أن أفراد جيش بورما في المناطق الحدودية قد ارتكبوها خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، والواردة في المرفق الآنف ذكره ، صادرة الا عن حملة القذف المغرضة التي شنتها جماعات المتمردين وعملائهم • وأفراد جيش بورما ، الذين يشار اليهم عادة بلغة بورما بلفظة " تاتماداو " (Tatmadaw) ، منضبطون الى حد بعيد جدا ، ودأبت سلطات الجيش على السهر على أن يكون سلوك أفراد تاتماداو سلوكا حسنا ، وأن يحترموا قواعد السلوك المنصوص عليها وان يحترموا التقاليد والعادات الثقافية للسكان المحليين • وبالاضافة الى ذلك ، يشارك أفراد الجيش ، الى جانب واجبهم المتمثل في الدفاع عن الوطن ، في الحياة والانشطة الاقتصادية للسكان عن طريق مساعدة الفلاحين والعمال في مزارعهم وفي خطوط الانتاج • ومن المألوف في بورما اليوم مشاهدة أفراد تاتماداو يزرعون ويحصدون في حقول الأرز ، ويجرفون المصارف ، متطوعين بمساعدهم في المشاريع الانمائية •

وبودي أيضا بهذا الخصوص أن أوجه نظركم الى كون سلطات جمهورية اتحاد بورما الاشتراكية قد دعت مؤخرا سفراء وملحقين عسكريين تابعين لبعثات دبلوماسية أجنبية وصحفيين من وكالات أنباء أجنبية في رانغون الى رحلتين دراسيتين الى ولايتي كارين وكاشين في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ وكانون الثاني/ يناير ١٩٨٨ على التوالي • وقد نظمت هاتان الرحلتان الدراسيتان قصد تبديد جميع الشكوك التي قد تكون أثارتها حملة الدعاية التي قامت بها جماعات المتمردين والتقارير الكاذبة الصادرة عن بعض الصحفيين الاجانب • وتقدم هاتان الرحلتان الدراسيتان دليلا واضحا على تمتع كافة المواطنين الذين يعيشون في ولايتي كارين وكاشين ، وكذلك في بقية أنحاء بورما ، تمتعا كاملا بالحقوق والحريات الاساسية (وقصاصات الصحافة المتعلقة بهاتين الرحلتين الدراسيتين مدرجة طيه لعلمكم)*•

وأسمحوا لي أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لاضافة أنه كان من الممكن تقديم رد أسرع على هذه المسألة من طرف بعثة بورما الدائمة في جنيف لو أنه تم توجيه رسالة المقرر الخاص الآنف ذكرها عن طريق هذه البعثة كما كان من المفروض أن يتم ذلك • وبودي أن أطلب اليكم أن تتكرموا، في المستقبل ، بتوجيه الرسائل من هذا النوع المتعلقة بمسألة حقوق الانسان عن طريق هذه البعثة •

وبودي أيضا ، بهذا الخصوص ، أن أطلب منكم التكرم بذكر وابراز النقاط الاساسية في هذا الرد عند تقديمكم للتقرير عن حالات الاعدام بدون محاكمة أو الاعدام التعسفي الى لجنة حقوق الانسان •

(توقيع) تين تون
السفير
والممثل الدائم

---

* وهي متاحة للاطلاع في ملفات الأمانة •